

## يعرب مقدمو الطلب عن رضاهم عن نتيجة طلب تفتيش برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر وفق أداة "تمويل البرامج وفقاً للنتائج"

قام ممثل أحد أفراد المجتمع المحلي المتضرر، السيد احمد عثمان عمر، من هذا البرنامج الذين قدموا طلباً تفتيش البرنامج التنمىة المحلية في صعيد مصر بكتابة هيئة التفتيش للتعبير عن رضاهم بنتيجة القضية.

في شكوى كانون الثانى (يناير) 2019، ادعى مقدمو الطلب أنه كان من المتوقع أن يغطى المشروع الفرعى للبرنامج 200 متر من ترعة مفتوحة تمر عبر منطقتهم، لكن 90 متراً كان ما زال مكشوقاً – وهذا يخلق آثاراً على البيئة والصحة والسلامة العامة. فطلبوا تغطية كامل 200 متر من التركة لمنع التأثيرات السلبية على المجتمع.

اجتمعت هيئة التفتيش مع إدارة البنك في 6 شباط (فبراير) 2019، لمناقشة المخاوف التى أثرت في الطلب، وتم تزويد هيئة التفتيش بوثيقة من الحكومة المصرية تلتزم بتغطية 90 متراً المتبقية من التركة كما كان متوقفاً في التصميم.

اشارت إدارة البنك أنه من المتوقع الانتهاء من الاعمال في غضون خمسة أشهر وأبلغت هيئة التفتيش بأنها ستشرف على تنفيذ هذه الالتزامات. في 13 شباط (فبراير) 2019، أرسلت إدارة البنك إلى هيئة التفتيش مذكرة تحدد هذه الالتزامات.

وأبلغ أصحاب طلب التفتيش الهيئة رضاهم عن الاستجابة للمسائل المثارة في الطلب، وقرارهم بعدم المواصلة بالطلب في ذلك الوقت.

بناءً على هذه التطورات، أصدرت هيئة التفتيش في 14 شباط (فبراير) 2019 إشعاراً بعدم تسجيل الطلب مع العلم أن لمقدمي الطلب الحق في تقديم طلب جديد في حالة عدم تغطية التركة بالكامل كما هو مخطط لها.

في 11 تشرين الثانى (نوفمبر) 2019، عبر البريد الإلكتروني، اشار ممثل مقدمي الطلب ان تغطية التركة قد اكتمل وشكر هيئة التفتيش على "جهودها ودعمها للطلب، والذي بدونه لم نصل إلى الحل الذي وصلنا إليه الآن".

أضاف " لقد سررنا للغاية بردكم على مخاوفنا، الذي ساهم بشكل فعال في إكمال المشروع".

واشار ممثل مقدمي الطلب عن شكره أيضاً لمهندس المشروع والمنفذ، وموظفي البنك الدولي، وفريق البرنامج ووحدة تنفيذة المحلية.